بحث بعنوان

فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

الباحث

ابوبكر عبدالجابر محمد إسماعيل

دارس ماجستير بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص الدراسة:

فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

هدفت الدراسة الى قياس فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال الأهداف الفرعية: تحديد مستوى الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية من خلال مؤشرات(اللامركزية، التدريب)، تحديد مستوى أداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مؤشرات (تحقيق العدالة الاجتماعية، توفير الرعاية الصحية، توفير التعليم الجيد)، تحديد العلاقة الارتباطية بين الإصلاح الإداري وتحقيق الوحدات المحلية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال المؤشرات محل الدراسة، أسفرت الدراسة عن ارتفاع مستوى الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية حيث بلغ متوسط أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية ككل (٢.٣٨)، وقوة نسبية قدرها(٧٩.٣٣)، وجاء بُعد (التدريب) في المرتبة الأولى، يليه بُعد (اللامركزية) في المرتبة الثانية، كما بينت الدراسة ارتفاع مستوى أداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط العام للبعد ككل(٢.٦٢)، وقوة نسبية قدرها(٨٧.٤٤) وهي بذلك مرتفعة، وجاءت مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كالتالي: (تحقيق العدالة الاجتماعية) في المرتبة الأولى، (توفير الرعاية الصحية) في المرتبة الثانية، (توفير التعليم الجيد) في المرتبة الثالثة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيًا بين الإصلاح الإداري بالوحدات وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

"الفاعلية، الإصلاح الإداري، الوحدات المحلية، البعد الاجتماعي، التنمية المستدامة"

Abstract:

The study aimed to measure the effectiveness of administrative reform in local units in achieving the social dimension of sustainable development through sub-objectives: determining the level of administrative reform in local units through indicators (decentralization, training), determining the level of performance of local units in achieving the social dimension of sustainable development through indicators (achieving social justice, providing health care, providing good education), determining the correlation between administrative reform and the achievement of the social dimension of sustainable development by local units through the indicators under study. The study resulted in a high level of administrative reform in local units, as the average dimensions of administrative reform in local units as a whole reached (2.38), with a relative strength of (79.33), and the dimension (training) came in first place, followed by the dimension (decentralization) in second place. The study also showed a high level of performance of local units in achieving the social dimension of sustainable development, as the overall average for the dimension as a whole reached (2.62), with a relative strength of (87.44), which is thus high. The indicators of the social dimension of sustainable development came as follows: (achieving social justice) in first place, (providing health care) in second place, (providing good education) in third place. The study also found a direct relationship Statistically significant relationship between administrative reform in units and achieving the social dimension of sustainable development.

Keywords:

Efficiency, Administrative Reform، Local Units, Social Dimension, Sustainable Development"

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

يستحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العديد من دول العالم، والسعي لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانية، نظراً لأهميتها وتعدد أبعادها ومستوياتها، وتشابك مفهومها مع العديد من المفاهيم الأخرى، فهي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية في المجتمع، وهي عملية مجتمعية واعية تسعي لتحقق أهداف التنمية بأنواعها المختلفة في المجتمعات.

فالاستدامة تجعل التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية (الزهراني، ٢٠٠٥م، ص١٦).

وتقع الوحدات المحلية في قلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويشير هذا إلى مواءمة السياسات والبرامج مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويجب أن تنعكس الأهداف العالمية في المبادرات الفردية للوحدات المحلية (Bisogno, et all, 2023, p1224).

فالوحدات المحلية إحدى أجهزه التنمية المحلية الحكومية التي تخدم المجتمعات المحلية وتوفر برامج تنموية لها، كما أنها تتعامل مباشرة مع الجماعات القاعدية في المجتمع المحلي، أي الجماعات الأكثر احتياجا وأكثر مشكلات وتمثل الغالبية العظمى من المجتمع وتقوم بتقديم الخدمات اللازمة لها لكي تتمكن من اشباعها وحل مشكلاتها (عطا الله، ٢٠٠٨م، ص٣٢١٧).

حيث أصبحت الوحدات المحلية تضطلع بدور هام وحيوي ورئيس في الدولة خصوصا في الوقت الحاضر وغدت تلعب عدة أدوار من بينها المشاركة في التنمية المستدامة والمشاركة في صنع القرار وغيرها من الأدوار الهامة (المبيضين، ٢٠١٩م، ص١٧).

وتشير احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية، بأن أجمالي عدد الوحدات المحلية بالجمهورية (٢٠٢١) قد بلغ (١٣١٣) وحدة محلية تخدم (٣٣٦٢) قرية، بينما بلغ عدد الوحدات المحلية بمحافظة قنا(٩) وحدة محلية مركز ومدينة، و(٤١) وحدة محلية قروية تخدم عدد (١١١) قرية بالمحافظة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٢م، ص٩٥).

وفي الآونة الأخيرة زادت جهود الحكومات المصرية المتعاقبة نحو العمل على تنمية وتطوير المجتمع المصري (Huda, Amina, 2012, p1331). ومن هنا أصبح التطور الإداري ضرورة أولى على سلم أولويات المجتمع الانمائية وعلى رأس جدول أعماله، فالتطور الإداري يستهدف خلق إدارة إنمائية قادرة على التصدي لمهامها وتحقيق غاياتها وإذا أمعنا النظر في إدارة التنمية فإننا سنجد أنها تتجسد في خلق الإدارات

المحلية المؤهلة كبداية أو خطوة مسبقة حتى تتمكن من القيام بواجباتها وتحقيق طموحاتها (القبلان، ٢٠١٥م، ص٣٠).

لذلك يساعد الأسلوب الإداري المتطور الوحدات المحلية على ممارسة الأدوار والمهام المسندة إليها، حيث تمثل الوحدات المحلية نقاط الاتصال والتفاعل مع الجماهير وبالتالي فإن كفاءة الجهاز الإداري في جمع البيانات ومعالجتها واستخراج المعلومات يؤدي الي ترشيد اتخاذ القرار على جميع المستويات مما يؤدي الى تحقيق أهداف الادارة المحلية بوجه عام (داوود، ٢٠٠٤م، ص١٩٣).

وهذا ما أشارت إليه دراسة **ابراهيم (٢٠٠٨)** والتي هدفت إلى التعرف على مدى العلاقة الارتباطية بين التطوير المؤسسي والتنظيمي ونظم الإدارة المحلية، والتي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التطوير المؤسسي والتنظيمي والاتجاه نحو تفعيل دور الإدارة المحلية، والتي أوصت بضرورة اعادة النظر في الاساليب والنظم والمبادئ الإدارية التقليدية، والبدء بتطبيق وتنفيذ التطوير المؤسسي والتنظيمي بشكل واسع كأسلوب إداري متطور يساعد الوحدات المحلية على التأقلم مع بيئتها الداخلية والخارجية، خاصة في ظل الظروف والمستجدات الحالية واعتبار الإدارة الحالية منهج عمل(إبراهيم، ٢٠١٨م).

وهذا ما بينته دراسة **ناجي** (٢٠٠٩) والتي هدفت الى تحليل دور الادارة المحلية في التنمية المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية، والتي تطرقت الى وظائف ومهام الوحدات المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية والمنظمات غير الحكومية، وقد بينت أن ممارسة الادوار والمهام المسندة للبلدية بشقيها الخدماتي والانمائي يتطلب وجود جهاز اداري ذو كفاءة وخبرة يعتمد على تقنيات حديثة في الاتصال وتقديم الخدمات يكون قادر على التخطيط والاستشراف (ناجي، ٢٠٠٩م).

كما أظهرت دراسة **عبدالله (٢٠١٣)** والتي هدفت إلى بيان أهم العوامل المؤثرة على عمليات الإصلاح الإداري، والتي توصلت الى أن نجاح الإصلاح الإداري يتوقف على عدد من العوامل أهمها الاهتمام بالعنصر البشري، تكليف الأشخاص ذوي الكفاءة والنزاهة المطلوبة من الناحية العلمية والعملية، وضع برامج تدريبية مدروسة لرفع كفاءة العاملين في الجهاز الحكومي من الناحية المهنية والسلوكية (عبدالله، ٢٠١٣م).

وهذا ما نوهت إليه دراسة **Sonila Xhafa, Eqerem Yzeiri (2015)** والتي أكدت أنه يجب أن يضمن الإصلاح الاستقلال السياسي والإداري والمالي للحكومة المحلية، ويجب أن تكون العملية شفافة وشاملة وتوافقية، وأن الإصلاح الناجح يسعى إلى مراعاة الوضع الخاص للبلد، إن عملية اتخاذ القرار المدروسة ضرورية لضمان شفافية العملية، بهدف إصلاح يعمل على حث جهود التنمية الإقليمية

والاقتصادية؛ لتمكين الكفاءة في الخدمات من أجل التخطيط المستقر للإقليم، ومعاملة اجتماعية ورفاهية جيدة(Xhafa, Yzeiri, 2015).

وهذا ما أكدت عليه دراسة **عبد الهادي؛ سامى (٢٠٢٠)** والتي أوصت بضرورة إصلاح قانون نظام الإدارة المحلية، من أجل تعزيز مساهمة الإدارة المحلية في إحداث تنمية مستدامة على المستوى المحلى، خاصة في قطاعات التنمية المحلية؛ برنامج الكهرباء، الطرق والنقل، تحسين البيئة، الأمن والإطفاء والمرور، تدعيم الوحدات المحلية والنهوض بالمرأة، وتفعيل اختصاصات المجالس المحلية المقبلة في ممارسة أدواتها الرقابية حسب مستوى التمثيل المحلى على أكمل وجه، وأنه من خلال هذه المسائل الهامة يتم تجسير الفجوة بين التشريع والممارسة في الإدارة المحلية (عبد الهادي؛ سامى، ٢٠٢٠م).

وقد بينت دراسة **علوان (٢٠٢٢)** أن الوحدات المحلية شهدت عبر السنوات الطويلة الماضية عدة تغييرات، شملت العديد من التعديلات التشريعية لقانون الإدارة المحلية استهدفت تطوير أداء المحليات، وأوضحت أن هناك الكثير من المشكلات التي تواجه نظام الوحدات بالمحليات، كما أن ضعف عملية التمويل من أهم المعوقات والتي تحد من فعالية دور الوحدات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة (علوان، ٢٠٢٢).

ولهذا قد شملت استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠م والتي تعكس السياسات العامة المصرية، توجهًا واضحًا نحو التنمية، وقد تمت ترجمة هذا التوجه بشكل واضح في رؤية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م والتي تم اعتمادها من قبل الحكومة المصرية لتمثل استراتيجية العمل الحكومي في الفترة القادمة، وكانت رؤية الحكومة المصرية في هذا الإطار هي "ستمتلك مصر جهازا إداريا كفئا وفعالا يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة يخضع للمساءلة، ويعلي من رضا المواطن ويتفاعل معه، ويستجيب له" وقد تمت صياغة الاستراتيجية وفقًا للمبادئ الحاكمة للإصلاح الإداري(قناوي، ٢٠١٨، ص٣٧).

ويتضح من العرض السابق أهمية الإصلاح الإداري بوحدات الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في: **(فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة).**

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه **"تحديد فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة"**. وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية وهي:

١- تحديد مستوى الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية من خلال مؤشرات (اللامركزية، التدريب).

٢- تحديد مستوى تحقيق الوحدات المحلية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مؤشرات (العدالة الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم الجيد).

٣- تحديد العلاقة الارتباطية بين الإصلاح الإداري وتحقيق الوحدات المحلية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال المؤشرات محل الدراسة.

ثالثًا: فروض الدراسة:

١- من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية مرتفعاً.

٢- من المتوقع أن يكون مستوى تحقيق الوحدات المحلية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مرتفعاً؟

٣- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الإصلاح الإداري وتحقيق الوحدات المحلية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

رابعاً: الموجه النظري للدراسة:

نظرية الفاعلية: ترتبط الفاعلية بالخدمات التي تتاح للناس بقصد إشباع حاجاتهم ومواجهة وحل مشكلاتهم، عندما يكون المطلوب تقييم فاعلية خدمة من الخدمات فإن اهتمامنا الرئيسي ينصب على مدى قدرة هذه الخدمات على إشباع حاجات الناس ومواجهة وحل مشكلاتهم، ويوجد بعض المتغيرات المستخدمة عند قياس الفاعلية وأهم هذه المتغيرات هي (مختار، د.ت، ص٢٥٢: ص٢٥٥):

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تغيير في أنماط سلوك المستفيدين من الخدمة.

-مدى قدرة الخدمة على تنمية وإثراء معارف المستفيدين من الخدمة.

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تعديل أو تغيير في اتجاهات المستفيدين من الخدمة مثل الاتجاه إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس واحترام العمل اليدوي الحرفي وحب الادخار.... الخ بدلاً من الاتجاهات المعاكسة لذلك.

-مدى قدرة الخدمة على إكساب المستفيدين خبرات عملية وإتقان مهارات فنية جديدة.

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين من الخدمة.

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تعديل أو تغير في الظروف البيئية غير المرغوبة والمعوقة والتي تحول دون تحقيق الخدمة لأهدافها المرجوة.

-مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية للناس.

-مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على مواجهة وحل مشكلة معينة يواجهها أفراد المجتمع.

-سهولة وبساطة إجراءات حصول أفراد المجتمع على الخدمة.

-الحصول الفوري على الخدمة أو في أقل وقت ممكن خاصة عندما تتطلب الظروف ذلك.

-مدى إتاحة الخدمة للمستفيدين الحقيقيين والمستحقين للخدمة ووضع ضوابط ومحددات تكفل تحقيق ذلك.

-مدى توافق الخدمة من حيث الكم والكيف والنوع مع توقعات المستفيدين منها.

-مدى مراعاة الاعتبارات الإنسانية عند تقديم الخدمة.

-مدى مراعاة الأخلاقيات المهنية عند تقديم الخدمة لمستحقيها.

ومن هذا المنطلق فقد وجهت نظرية الفاعلية الباحث إلى أن الإصلاح الاداري بوحدات الادارة المحلية يساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المجتمع، وذلك من خلال تأديتها لدورها ووظيفتها وتحقيق أهدافها من خلال الأدوار والوظائف التي تؤديها في إطار السياسة الاجتماعية والتي تقدمها للمستفيدين منها وللمجتمع المحلي، بقصد إشباع حاجاتهم ومواجهة وحل مشكلاتهم، وعليه سوف يستفيد الباحث من هذه النظرية كموجه له في إعداد الإطار النظري للدراسة، وتصميم أدوات الدراسة وتحليل البيانات.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

مفهوم الفاعلية Effectiveness: الفاعلية في اللغة العربية: هي (فعل) الشيء – فعلاً وفعالاً: عمله، وهي مقدرة الشيء على التأثير (المعجم الوجيز، ٢٠٠٥م، ص٤٧٧). أما في معجم **مصطلحات الخدمة الاجتماعية** عرفها بأنها درجة نجاح تحقيق الأهداف المرجوة، وهي في الخدمة الاجتماعية القدرة على مساعدة العميل لتحقيق أهداف التدخل خلال فترة معقولة (درويش، د.ت، ص٥١).

وتعرف **الفاعلية** بأنها "ما يتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغييرات، مرغوب فيها ومخطط لها"(قنديل، ٢٠١٣م، ص٢٤٨). **والفاعلية** هي مدى نجاح برنامج أو مشروع في تحقيقه لأهدافه وبأقل جهد وتكاليف مادية وبشرية وبطريقة مُثلى (الدخيل، ٢٠١٣م، ص٧٩). وتعرف **الفاعلية** بأنها إتمام العمل بشكل فعال أي تحقيق عائد أكبر من خلال استخدام الموارد المتاحة (الهواسي، البرزنجي، ٢٠١٤م، ص٣٣).

ويمكن للباحث تعريف الفاعلية إجرائياً طبقاً لهذه الدراسة كالآتي:

١- أنها قدرة الإصلاح الإداري في تمكين الوحدات المحلية على حل المشكلات والقضايا المجتمعية.

٢- قدرة الإصلاح الإداري الوحدات المحلية في إحداث تعديل أو تغير في الظروف البيئية غير المرغوبة والمعوقة والتي تحول دون تحقيق الخدمة لأهدافها المرجوة.

٣- قدرة الإصلاح الإداري في ادخال التحسينات الفنية على الخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

٤- قدرة الإصلاح الإداري في تسهيل وتبسيط إجراءات حصول أفراد المجتمع على الخدمة بالوحدات المحلية.

٥- مستوى التغييرات الاجتماعية التي نتجت عن الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع.

مفهوم التنمية المستدامة: التنمية في اللغة: نمَّى ينمّي، نَمِّ، تنميةً، فهو مُنمٍّ، والمفعول مُنمَّى، نمَّى إنتاجَه: زادَه وكثَّره، رفع مُعدَّله (عمر، ٢٠٠٨، ص٢٢٨٩). والاستدامة: استدامَ يستديم، اسْتَدِمْ، استدامةً، دام الشَّيءُ: ثبت واستقرّ وبقي، استدام الشَّيءَ: طلب استمرارَه (عمر، ٢٠٠٨، ص٧٩٠، ص٧٨٩).

وينطلق **مفهوم الاستدامة** من نظرية إنسانية تدعو إلى الاهتمام بمستقبل الإنسان، ومن ثم الحفاظ على البيئة التي تعطي الاستمرارية للإنسانية بهدف إنجاز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تعزيز الحياة بالطريقة التي تسمح للأخرين سد احتياجاتهم في الحاضر والمستقبل (الكندي، ٢٠١٢، ص٢٠).

لذلك تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (Olsson, et all,2004, p3). **ويمكن تعريف التنمية المستدامة** بأنها عملية ديناميكية تمكن جميع الناس من تحقيق إمكاناتهم وتحسين نوعية حياتهم بطرق تحمي وتعزز في الوقت نفسه أنظمة دعم الحياة في الأرض (Robertson, 2012, p60).

وتعني التنمية المستدامة أيضاً تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق احتياجات وطموحات الجيل الحالي من البشر وبخاصه مستويات المعيشة المطلوبة "نوعية الحياة" دون الجور على حقوق الأجيال التالية مستقبلاً من التمتع بثمار التنمية بأنواعها ومن تجنب التعرض للملوثات الطبيعية المختلفة (ناجي، ٢٠١٥م، ص٢٣٦).

ويمكن تعريف التنمية المستدامة إجرائيا في هذه الدراسة بأنها: العملية التي يمكن من خلالها تحسين نوعية حياة الناس وتعزيز أنظمة دعم الحياة في الأرض، تسعي للحفاظ على الموارد في المجتمع واستثمارها إلى أقصى حد ممكن من خلال الإدارة السليمة، تهدف لتحقيق تغيير اجتماعي مقصود لتحقيق أكبر قدر من معدلات التنمية المحلية، تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل من خلال مواكبة التطورات، وتحقيق أكبر قدراً ممكناً من مستويات المعيشة والرفاهية للمواطنين، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع.

ب–مفهوم الوحدات المحلية: وحدة –جمع (وح د)، مصدر(وحد)، يَمِيلُ إلى الوَحْدَةِ: إلى الانعزال وَالانْفِرَادِ بنفسه، **ووحدة تعني إدارة والإدارة:** مصدرها أدار، وفعل أدار يُدير، أدر، إدارة، فهو مدير، والمفعول مُدار، الوظائف الخاصة بالإدارة، إدارة الأعمال أو تنظيم وإدارة الشؤون العامة (علوان، ٢٠٢٢م، ص٥٣٤).

المحلية: مَحَلِّيَّة (مفرد): اسم مؤنَّث منسوب إلى مَحَلّ: "أخبار/ شئون مَحَليَّة: داخليَّة أو خاصَّة ببلدٍ ما، عكسها أخبار أو شئون عالميَّة". الإدارة المَحَلِّيَّة :خاصَّة بإقليم أو منطقة من المناطق، خلاف الإدارة المركزيَّة التي تتركَّز في العاصمة (عمر، ٢٠٠٨م، ص٥٥٢، ص٧٨٢).

كما **يقصد بالوحدة المحلية في اللغة:** وحدة مُختصة بمنطقتها أو إقليمها، خلاف الوحدات المركزية التي تتركز في العاصمة (المعجم الوجيز، ٢٠٠٠م، ص١٢٢).

وتشير **الوحدة المحلية** إلى أنها "مساحة محددة من إقليم الدولة الذي يقوم النظام المحلي بتقسيمها، سواء كانت قرية أو مدينة صغيرة أو كبيرة أو مجموعة من المدن والقرى، ويعتبر كل من النطاق الجغرافي والبشري والنطاق الوظيفي أهم المقومات التي تقوم عليها الوحدات المحلية (المبيضين، ٢٠١٩م، ص١٧). **كما تعرف الوحدات المحلية** بأنها المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ويتوفر لها كيان ذاتي مستقل يستهدف تحقيق غرض معين ويتمتع بالشخصية القانونية في حدود هذا الغرض (عابدين، ٢٠٢١م، ص١٠). **والوحدات المحلية** تعرف بأنها عبارة عن مناطق جغرافية معينة، ذات استقلال مالي وإداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، وتقدم الخدمات العامة، ويقوم على إدارتها مجلس محلي إما عن طريق الانتخاب أو التعيين أو الجمع ما بين الانتخاب والتعيين، وتمارس اختصاصاتها وواجباتها المنوطة بها تحت رقابة السلطة المركزية وبموجب القانون (المبيضين، ٢٠١٩م، ص١٧).

ويمكن تعريف الوحدات المحلية اجرائيا في هذه الدراسة كالتالي: نظام من نظم الإدارة العامة، وأداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى، لها كيان ذاتي مستقل، تمارس اختصاصاتها وواجباتها المنوطة بها تحت رقابة السلطة المركزية وبموجب القانون، بهدف تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التنموية، وتقديم خدمات عامة وحكومية لأفراد المجتمع، تحدد الإمكانات والمشكلات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في النطاق الجغرافي، توفر المعلومات اللازمة عن الموارد والامكانيات المتاحة في المجتمع لاتخاذ القرارات التخطيطية المدروسة.

ج-**مفهوم الإصلاح الإداري: الإصلاح لغة:** أصلح الشَّيءَ: أزال فساده، رتَّبه ونظَّمه، ضدّ أفسده"، أدخل عليه تغييرات ليتماشى مع روح العصر (عمر، ٢٠٠٨، ص٣١٢).

يشير **مفهوم الإصلاح الإداري** إلى جميع التحسينات في الإدارة؛ وإلى الإصلاحات الإدارية العامة في الظروف الصعبة؛ وإلى العلاجات المحددة لسوء الإدارة؛ وإلى أي اقتراح لحكومة أفضل، وإلى نية من نصبوا إصلاحات إدارية. ويُعرف **الإصلاح إداري** بأنه جهد منهجي ومتكامل لإحداث تغييرات جوهرية في الإدارة العامة لتعزيز القدرة الإدارية العامة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية (Hussain, Brahim,2005, p7). **والإصلاح الإداري** هو جهود مصممة خصيصاً لإحداث تغيرات أساسية في أنظمة الإدارة من خلال

إصلاحات تنظيمية واسعة، أو على الأقل من خلال إجراءات أو ضوابط تسعى لتحسين واحد أو أكثر من هذه الأنظمة (علاء الدين، ٢٠٢٠م، ص١٩). ويعرف **الإصلاح الإداري** بأنه الإحداث الاصطناعي للتحول الاداري، فهو متعمد ومخطط وغير طبيعي وعارض، ويتم تبنيه للاعتقاد بأن النتائج النهائية التي تسفر عنه هي حتما أفضل من الواقع الراهن (دودين،٢٠١١م، ص١٠٥). **والإصلاح الإداري** يعني إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة بما يكفل تحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة من خلال تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم والبيئة التنظيمية وجعلها أكثر ملاءمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق، وأحداث نقلة نوعية في تقد يم الخدمات مع خفض التكاليف وتحويل نظم العمل من أسلوب البيروقراطية إلى الأساليب الإدارية (جنيدي، ٢٠١٩م، ص١٢).

ويمكن تعريف الإصلاح الإداري اجرائياً في هذه الدراسة بأنه عملية تحسينات مستمرة بوحدات الإدارة المحلية بمحافظة قنا، متعمد ومخطط وغير طبيعي، ويتم تبنيه للاعتقاد بأنه يؤدي إلى نتائج نهائية أفضل، يهدف الى تعزيز القدرة الإدارية في تحقيق أهداف التنمية، ويهدف لتحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة، يتضمن إصلاحات تنظيمية واسعة وإدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة، يعمل على إحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات أكثر ملاءمة مع التطور الحالي.

سادساً: الإجراءات المنهجية:

١-**نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقييمية.

٢-**المنهج المستخدم:** استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين بالوحدات المحلية بمحافظة قنا، وبلغ عددهم (٣٨٩) مفردة.

٣-**أدوات جمع البيانات:** اعتمد الباحث في دراسته استمارة قياس للمسئولين في الوحدات المحلية في محافظة قنا، وتم تحكيم الأداة من قبل عدد من الأساتذة بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بمصر، بلغ عددهم (١٨) من أعضاء هيئة التدريس، وتم التحقق من صدق الأداة وثباتها بواسطة معامل الفا كرونباخ، حيث بلغ الثبات(٠.٧٨٢) بينما بلغ الصدق الذاتي(٠.٨٨٤).

٤-**مجالات الدراسة: تنقسم مجالات الدراسة إلى:**

- المجال المكاني: أجري الباحث دراسته على الوحدات المحلية بمحافظة قنا، والبالغ عددهم(٥٠) وحدة محليه، منهم عدد(٩) وحدات محلية مركز ومدينة، وعدد(٤١) وحدات قري رئيسية.
- المجال البشري: أجري الباحث دراسته على المسئولين بالوحدات المحلية وبلغ عددهم (٣٨٩) مفردة.
- المجال الزمني: الفترة التي استغرق الباحث فيها اجراء دراسته الميدانية من ١٥/ ٥/ ٢٠٢٥م وحتى ٢٠٢٥/٦/١٨م.

سابعاً: عرض وتحليل نتائج جداول الدراسة:

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع، السن، والمؤهل العلمي، الوظيف بالوحدة المحلية. (ن=٣٨٩)

م	المتغير	تكرار	%	م	المتغير	تكرار	%
النـــوع				**الوظيفـــة**			
١	**ذكر**	٢٨٥	٧٣.٢٦	١	رئيس الوحدة المحلية	٤٩	١٢.٦٠
٢	**أنثى**	١٠٤	٢٦.٧٤	٢	نائب الوحدة المحلية	١٢	٣.٠٨
–	المجموع	٣٨٩	١٠٠%	٣	سكرتير الوحدة المحلية	٥٠	١٢.٨٥
الســـن				٤	مسئول الحوكمة وتقييم الأداء	٨	٢.٠٦
١	من ٣٥: اقل من ٤٠ سنة	١٦	٤.١١	٥	مسئول أملاك الدولة	٢٠	٥.١٤
٢	من ٤٠: اقل من ٤٥ سنة	١٠٠	٢٥.٧١	٦	مسئول التخطيط	٤٥	١١.٥٧
٣	من ٤٥: اقل من ٥٠ سنة	١٦٢	٤١.٦٥	٧	مسئول التنظيم	٣٣	٨.٤٨
٤	من ٥٠: اقل من ٥٥ سنة	٧٣	١٨.٧٧	٨	مسئول المتابعة	١٤	٣.٦٠
٥	من ٥٥ سنة فأكثر	٣٨	٩.٧٧	٩	مسئول المخلفات الصلبة	٢٩	٧.٤٦
–	المجموع	**٣٨٩**	**١٠٠%**	١٠	مسئول الموارد البشرية	٢٧	٦.٩٤
المؤهـــل العلـمي				١١	مسئول بناء وتنمية القرية	٢٩	٧.٤٦
١	مؤهل متوسط	١٠٤	٢٦.٧٤	١٢	مسئول شئون البيئة	٢٧	٦.٩٤
٢	مؤهل فوق متوسط	٢٦	٦.٦٨	١٣	مسئول نظم المعلومات	٤٣	١١.٠٥
٣	مؤهل عالي	٢٣٨	٦١.١٨	١٤	مسئول الشئون القانونية	١	٠.٢٦
٤	دراسات عليا	٢١	٥.٤٠	١٥	مسئول خدمة المواطنين	٢	٠.٥١
–	**المجموع**	**٣٨٩**	**١٠٠%**	–	**المجموع**	**٣٨٩**	**١٠٠%**

- أسفرت الدراسة أن غالبية المسئولين بالوحدات المحلية من الذكور، أكدت الدراسة أن أغلب المسئولين بالوحدات المحلية تتراوح أعمارهم من ٤٥ سنة إلي٥٠ سنة.

- كما أشارت الدراسة إلى أن أغلب المسئولين بالوحدات المحلية هم من الحاصلين على المؤهلات العليا، أظهرت الدراسة أن أغلبية المستجيبين من المسئولين بالوحدات المحلية يشغلون وظيفة (سكرتير الوحدة المحلية).

الجداول المرتبطة بأبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية:

جدول رقم (٢) يوضح واقع اللامركزية بالوحدات المحلية. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	يتم تفويض الإدارة لي بما يساعدني على سرعة إنجاز العمل.	٧٧	١٩.٧٩	٢٨٧	٧٣.٧٨	٢٥	٦.٤٣	٨٣٠	٢.١٣	٧١.٠٠	٥
٢-	يتم التخطيط لتنفيذ البرامج بما يتناسب مع احتياجات البيئة المحلية.	٢٩١	٧٤.٨١	٩٨	٢٥.١٩	٠	٠٠	١٠٦٩	٢.٧٥	٩١.٦٧	٢
٣-	يُسمح بإعادة تخصيص الموارد من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي.	٤٢	١٠.٨٠	٢٩٣	٧٥.٣٢	٥٤	١٣.٨٨	٧٦٦	١.٩٧	٦٥.٦٧	٦
٤-	يوجد تنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية لتنفيذ خطط التنمية المحلية.	٣٤٠	٨٧.٤٠	٤٧	١٢.٠٨	٢	٠.٥١	١١١٦	٢.٨٧	٩٥.٦٧	١
٥-	تُمنح صلاحية اتخاذ الإجراءات لتقدير العوائد المالية على الخدمات المقدمة.	١٨	٤.٦٣	٨٨	٢٢.٦٢	٢٨٣	٧٢.٧٥	٥١٣	١.٣٢	٤٤.٠٠	٧
٦-	يُشارَك المواطنين في عملية صنع القرار من خلال آرائهم واقتراحاتهم.	٢٥١	٦٤.٥٢	١٣٨	٣٥.٤٨	٠	٠٠	١٠٢٩	٢.٦٥	٨٨.٣٣	٤
٧-	يتم التنسيق بين القطاع الخاص والأهلي لإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.	٢٨٦	٧٣.٥٢	٨٤	٢١.٥٩	١٩	٤.٨٨	١٠٤٥	٢.٦٩	٨٩.٦٧	٣
	المجموع	١٣٠٥		١٠٣٥		٣٨٣					
	المتوسط لكل استجابة	١٨٦.٤٣		١٤٧.٨٦		٥٤.٧١					
	النسبة لكل استجابة	٤٧.٩٣		٣٨.٠١		١٤.٠٧					
	المتوسط الحسابي للبعد	٢.٣٤									
	انحراف معياري للبعد	٠.٧١									
	القوة النسبية للبعد	٧٨.٠٠									

تشير نتائج الجدول رقم (٢) الذي يوضح واقع اللامركزية كأحد أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية، جاءت اللامركزية بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد (٢.٣٤)، وبلغت القوة النسبية للبعد (٧٨.٠٠ %)، وانحراف معياري قدره (٠.٧١)، كما جاءت أهم مؤشرات مرتبة حسب المتوسط الحسابي: التنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية لتنفيذ خطط التنمية المحلية، التخطيط لتنفيذ البرامج بما يتناسب مع احتياجات البيئة المحلية، التنسيق بين القطاع الخاص والأهلي لإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار من خلال آرائهم واقتراحاتهم، كما بينت نتائج الجدول رقم (٢) تعدد الصلاحيات التي تبرز وجود اللامركزية بالوحدات المحلية، ويعد هذا دليل على أن الوحدات المحلية شملت تغيرات عديدة، بهدف حث جهود التنمية من أجل التخطيط المستقر للأقاليم المختلفة، يساعد هذا في التعرف على التمايزات بين البلدان ومراعاة الوضع الخاص لكل بلد، وهذا ما توصلت إليه دراسة Sonila Xhafa, Eqerem Yzeiri (2015).

جدول رقم (٣) يوضح واقع التدريب بالوحدات المحلية. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	تحرص الإدارة على تدريب العاملين بشكل مستمر.	٢٦٤	٦٧.٨٧	١٢٠	٣٠.٨٥	٥	١.٢٩	١٠٣٧	٢.٦٧	٨٩.٠٠	٣
٢-	يتم تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين وفقا لمتطلبات وظائفهم.	٣٠٢	٧٧.٦٣	٨٥	٢١.٨٥	٢	٠.٥١	١٠٧٨	٢.٧٧	٩٢.٣٣	٢
٣-	تتفق برامج التدريب مع المهام المتجددة للعاملين.	١٦٨	٤٣.١٩	٢١٣	٥٤.٧٦	٨	٢.٠٦	٩٣٨	٢.٤١	٨٠.٣٣	٥
٤-	فترة التدريب كافية لتعلم الموظف المهارات اللازمة للعمل.	٨٥	٢١.٨٥	٢٧٤	٧٠.٤٤	٣٠	٧.٧١	٨٣٣	٢.١٤	٧١.٣٣	٦
٥-	يُعتمد التدريب كشرط أساسي للتدرج في المناصب الوظيفية.	٤٢	١٠.٨٠	٩٠	٢٣.١٤	٢٥٧	٦٦.٠٧	٥٦٣	١.٤٥	٤٨.٣٣	٧
٦-	تحرص الإدارة على الاستعانة بالمتخصصين في تنفيذ البرامج التدريبية.	٣٥٠	٨٩.٩٧	٣٨	٩.٧٧	١	٠.٢٦	١١٢٧	٢.٩٠	٩٦.٦٧	١
٧-	يتم تقييم كل برنامج تدريبي ينفذ لقياس العائد الفعلي منه.	٢٥٦	٦٥.٨١	١١٧	٣٠.٠٨	١٦	٤.١١	١٠١٨	٢.٦٢	٨٧.٣٣	٤
	المجموع	١٤٦٧		٩٣٧		٣١٩					
	المتوسط لكل استجابة	٢٠٩.٥٧		١٣٣.٨٦		٤٥.٥٧					

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
	النسبة لكل استجابة	٥٣.٨٧		٣٤.٤١		١١.٧٢					
	المتوسط الحسابي للبعد	٢.٤٢									
	انحراف معياري للبعد	٠.٦٩									
	القوة النسبية للبعد	٨٠.٦٧									

تشير نتائج الجدول رقم (٣) الذي يوضح واقع التدريب كأحد أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية، حيث أن القوة النسبية للبعد تساوي (٨٠.٦٧ %)، وبمتوسط حسابي (٢.٤٢)، وانحراف معياري قدره (٠.٦٠)، وبذلك فان واقع التدريب للمسئولين بالوحدات المحلية مرتفع، وجاءت أهم مؤشرات تدريب العاملين في حرص الإدارة على الاستعانة بالمتخصصين في تنفيذ البرامج التدريبية، أن تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين يتم وفقا لمتطلبات وظائفهم، أن الإدارة تحرص على تدريب العاملين بشكل مستمر، وأنه يتم تقييم كل برنامج تدريبي ينفذ لقياس العائد الفعلي منه، كما تتفق برامج التدريب مع المهام المتجددة للعاملين، كما يتبين الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري العامل داخل الوحدات المحلية، وهو ما أشارت إليه دراسة سحر عبدالله(٢٠١٣).

جدول رقم (٤) يوضح مستوى الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية من خلال مؤشراته. (ن=٣٨٩)

م	البعد	المتوسط الحسابي	القوة النسبية	انحراف معياري	المستوى	الترتيب
١	اللامركزية	٢.٣٤	٧٨.٠٠	٠.٧١	متوسط	٢
٢	التدريب	٢.٤٢	٨٠.٦٧	٠.٦٩	مرتفع	١
—	**الإصلاح الإداري ككل**	٢.٣٨	٧٩.٣٣	٠.٧٠	مرتفع	

باستقراء الجدول رقم (٤) والذي يوضح مستوى أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية حيث بلغ متوسط أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية ككل (٢.٣٨)، وقوة نسبية قدرها(٧٩.٣٣) وهي بذلك مرتفعة، ويبين الجدول ترتيب أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية كالتالي:

- جاء بُعد (التدريب) في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٢) وقوة نسبية قدرها(٨٠.٦٧) وهي بذلك مرتفعة.

- جاء بُعد (اللامركزية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٤) وقوة نسبية قدرها(٧٨.٠٠) وهي بذلك متوسطة.

-الجداول المرتبطة بأداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

جدول رقم (٥) يوضح مستوى أداء الوحدات المحلية في تحقيق العدالة الاجتماعية. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	تحديد المناطق الأكثر احتياجًا للخدمات الأساسية.	٣٦٥	٩٣.٣٨	٢٤	٦.١٧	٠	٠	١١٤٣	٢.٩٤	٩٨.٠٠	٢
٢-	يوفر الدقة في توجيه الموارد بشكل عادل لتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين.	٣٦٦	٩٤.٠٩	٢٣	٥.٩١	٠	٠	١١٤٤	٢.٩٤	٩٨.٠٠	٢ مكرر
٣-	تسهل الإجراءات على المواطنين في طلب الخدمات.	٣٤١	٨٧.٦٦	٤٨	١٢.٣٤	٠	٠	١١١٩	٢.٨٨	٩٦.٠٠	٤
٤-	تسمح بالتعاون مع المواطنين في تحديد الحاجات الأكثر إلحاحًا.	٣٤٥	٨٨.٦٩	٤٢	١٠.٨٠	٢	٠.٥١	١١٢١	٢.٨٨	٩٦.٠٠	٤ مكرر
٥-	تساهم في سرعة البت للشكاوى المقدمة من قبل المواطنين ومتابعتها.	٣٧٧	٩٦.٩٢	١٢	٣.٠٨	٠	٠	١١٥٥	٢.٩٧	٩٩.٠٠	١
المجموع		١٧٩٤		١٤٩		٢		٥٦٨٢	١٤.٦١		
المتوسط لكل استجابة		٣٥٨.٨		٢٩.٨		٠.٠٤					
النسبة لكل استجابة		٩٢.٢		٧.٧		٠.١					
المتوسط الحسابي للبعد	٢.٩٢										
انحراف معياري للبعد	٠.٢٧										
القوة النسبية للبعد	٩٧.٣٣										

تشير نتائج الجدول رقم (٥) الذي يوضح أداء الوحدات المحلية في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث جاءت بمستوى مرتفع، فقد بلغ المتوسط الحسابي للبعد (٢.٩٢)، بقوة نسبية تساوي (٩٧.٣٣%)، وانحراف معياري قدره (٠.٢٧)، وجاءت المؤشرات مرتبة كالتالي: تقوم بسرعة البت للشكاوى المقدمة من قبل المواطنين ومتابعتها، تسهل تحديد المناطق الأكثر احتياجًا للخدمات الأساسية، توفر الدقة في توجيه الموارد بشكل عادل لتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين، تسهل الإجراءات على المواطنين في طلب الخدمات، ويهد هذا ناتج عن زيادة تفويض الصلاحيات بالوحدات المحلية وبهذا فإن الإصلاح الإداري يساعد الوحدات المحلية لأداء أدوارها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما أشارت اليه دراسة ناجي (٢٠٠٩) والتي بينت أن

ممارسة الادوار والمهام المسندة للوحدات المحلية بشقيها الخدماتي والانمائي يتطلب وجود جهاز إداري يكون قادر على التخطيط والاستشراف.

جدول رقم (٦) مستوى أداء الوحدات المحلية في توفير الرعاية الصحية. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	تعبئة الموارد المحلية لسد الاحتياجات الصحية اللازمة للمجتمع المحلي.	٢٥٧	٦٦.٠٧	١٣٢	٣٣.٩٣	٠	٠	١٠٥٣	٢.٦٦	٨٨.٦٧	٤
٢-	تسهل إجراءات إنشاء الوحدات الصحية الجديدة بما يتماشى والكثافة السكانية.	٢٤١	٦١.٩٥	١١٨	٣٠.٣٣	٣٠	٧.٧١	٩٨٩	٢.٥٤	٨٤.٦٧	٥
٣-	تسمح بمشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد الاحتياجات الصحية.	٣٢٩	٨٤.٥٨	٥٤	١٣.٨٨	٦	١.٥٤	١١٠١	٢.٨٣	٩٤.٣٣	٣
٤-	تسهل التنسيق بين المؤسسات الأهلية والحكومية للنهوض بالرعاية الصحية.	٣٢٦	٨٣.٨٠	٦٣	١٦.٢٠	٠	٠	١١٠٤	٢.٨٤	٩٤.٦٧	٢
٥-	تطبيق الإجراءات القانونية للمقصرين في أداء وظائفهم بالمؤسسات الصحية.	٣٨٠	٩٧.٦٩	٩	٢.٣١	٠	٠	١١٥٨	٢.٩٨	٩٩.٣٣	١
المجموع		١٥٣٣		٣٧٦		٣٦					
المتوسط لكل استجابة		٣٠٦.٦		٧٥.٢		٧.٢					
النسبة لكل استجابة		٧٨.٨		١٩.٣		١.٩					
المتوسط الحسابي للبعد	٢.٧٧										
انحراف معياري للبعد	٠.٤٦										
القوة النسبية للبعد	٩٢.٣٣										

توضح نتائج الجدول رقم (٦) أن مستوى أداء الوحدات المحلية في توفير الرعاية الصحية، مستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد(٢.٧٧)، وأن القوة النسبية تساوي(٩٢.٣٣ %)، بانحراف معياري قدره (٠.٤٦)، كما تظهر نتائج الجدول تعدد أدوار الوحدات المحلية في تحقيق الرعاية الصحية، ويعد هذا إلى الدور الهام للوحدات المحلية ناتج عن زيادة اللامركزية لما أشارت له نتائج الجدول رقم (٢) والتي بينت التنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية لتنفيذ خطط التنمية المحلية، التنسيق بين القطاع الخاص والأهلي لإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار من خلال آرائهم واقتراحاتهم، وبذلك تحقق ما نوهت إليه دراسة **عبد الهادي، سامى** (٢٠٢٠).

جدول رقم (٧) يوضح مستوى أداء الوحدات المحلية في توفير التعليم الجيد. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	تقوم الوحدة بحصر المناطق التي تحتاج لإنشاء المدارس الجديدة.	٣٤٦	٨٨.٩٥	٣٤	٨.٧٤	٩	٢.٣١	١١١٥	٢.٨٧	٩٥.٦٧	١
٢-	توفر الدقة في تقديم التقارير المطلوبة عن سير العملية التعليمية.	١٧٩	٤٦.٠٤	١٩٦	٥٠.٣٩	١٤	٣.٦٠	٩٤٣	٢.٤٢	٨٠.٦٧	٢
٣-	تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل المناهج المقررة بنا يناسب البيئة المحلية.	١٨	٤.٦٣	١١٥	٢٩.٥٦	٢٥٦	٦٥.٨١	٥٤٠	١.٣٩	٤٦.٣٣	٥
٤-	تشارك إعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار وتنفيذها.	٦٧	١٧.٢٢	١٩٨	٥٠.٩٠	١٢٤	٣١.٨٨	٧٢١	١.٨٥	٦١.٦٧	٤
٥-	توفر الوحدة الدعم الفني اللازم للمدارس في نطاق الوحدات المحلية.	١٧١	٤٣.٩٦	١٨٧	٤٨.٠٧	٣١	٧.٩٧	٩١٨	٢.٣٦	٧٨.٦٧	٣
المجموع		٧٨١		٧٣٠		٤٣٤					
المتوسط لكل استجابة		١٥٦.٢		١٤٦		٨٦.٨					
النسبة لكل استجابة		٤٠.٢		٣٧.٥		٢٢.٣					
المتوسط الحسابي للبعد	٢.١٨										
انحراف معياري للبعد	٠.٧٧										
القوة النسبية للبعد	٧٢.٦٧										

تشير نتائج الجدول رقم (٧) الذي يوضح مستوى أداء الوحدات المحلية في توفير التعليم الجيد، جاءت بمستوى متوسط، بمتوسط حسابي(٢.١٨)، وقوة نسبية للبعد تساوي (٧٢.٦٧%)، وانحراف معياري قدره (٠.٧٧)، كما بينت نتائج الجدول اتفاق استجابات عينة الدراسة أن الوحدات المحلية تسهل حصر المناطق التي تحتاج لإنشاء المدارس الجديدة، توفر الدقة في تقديم التقارير المطلوبة عن سير العملية التعليمية، توفير الدعم الفني اللازم للمدارس في نطاق الوحدات المحلية، تشارك في إعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار، كما تبين نتائج الجدول رقم (٧) ويعد تعدد أدوار الوحدات المحلية هذا دليل على التغييرات التي شهدتها الوحدات المحلية في تطوير أداءها، وأن الإصلاح الإداري سهل أداء الوحدات المحلية للعديد من وظائفها للنهوض بالعملية التعليمية، وهذا ما أكدته دراسة **علوان(٢٠٢٢)**.

جدول رقم (٨) يوضح أداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ككل. (ن=٣٨٩)

م	البعد	المتوسط الحسابي	القوة النسبية	انحراف معياري	المستوى	الترتيب

١	أداء الوحدات المحلية في تحقيق العدالة الاجتماعية	٢.٩٢	٩٧.٣٣	٠.٢٧	١	مرتفع
٢	أداء الوحدات المحلية في توفير الرعاية الصحية	٢.٧٧	٩٢.٣٣	٠.٤٦	٢	مرتفع
٣	أداء الوحدات المحلية في توفير التعليم الجيد	٢.١٨	٧٢.٦٧	٠.٧٧	٣	متوسط
ـــ	أداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ككل	٢.٦٢	٨٧.٤٤	٠.٥٠	مرتفع	

باستقراء الجدول رقم (٨) والذي يوضح أداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط العام للبعد ككل(٢.٦٢)، وقوة نسبية قدرها(٨٧.٤٤) وهي بذلك مرتفعة، ويبين الجدول ترتيب مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وجاءت المؤشرات مرتبة:(تحقيق العدالة الاجتماعية)، (توفير الرعاية الصحية)، (توفير التعليم الجيد)

كما بينت نتائج الجدول رقم (٨) ارتفاع مستوى فاعلية الإصلاح الإداري في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، مرتبة حسب المتوسط والأهمية النسبية في تحقيق البعد البيئي يليه البعد الاجتماعي، تتوافق هذه النتائج مع ما أكدته دراسة **علوان(٢٠٢٢)**.

جدول رقم(٩) يوضح تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. (ن٣٨٩)

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	t– test	f– test	R	معامل التحديد R^2
الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية	٠.٤٨٢	١٧.٦١٦ **	١٤٨.٧٦١ **	٠.٥٢٧ **	٠.٢٧٨

- توضح نتائج الجدول رقم (٩) باستخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ما يلي: وجود ارتباط طردي قوي بين الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل "الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية" ككل والمتغير التابع " البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة" ككل كما يحددها المسئولين (٠.٥٢٧)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١)،

كما جاءت نتيجة اختبار (ف)، بقيمة (١٤٨.٧٦١) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهذا يشير إلى معنوية نموذج الانحدار، بلغت قيمة معامل التحديد (٠.٢٧٨)، أي أن أبعاد لإصلاح الإداري بالوحدات المحلية ككل تفسر (٢٧.٨%) من التغيرات في أدوار الوحدات المحلية المتعلقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، كما يحددها المسئولين بالوحدات المحلية.

- تؤكد نتائج الاختبار أنه كلما ارتفع مستوى الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية، كلما تمكنت الوحدات المحلية من أداء المهام والأدوار التي تساعد في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- وهذا يجعلنا نقبل الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأنه: "توجد علاقة طردية دالة إحصائيًا بين الإصلاح الإداري بالوحدات وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة".
- كما بينت نتائج الجدول رقم (٦٠) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وبهذا تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة **ابراهيم (٢٠٠٨)**.
- من خلال النتائج السابقة يمكن القول أن الإصلاح الإداري ذا فاعلية بالوحدات المحلية حيث ساعد الوحدات المحلية على أداء أدوارها ومهامها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، من خلال مؤشرات (تحقيق العدالة الاجتماعية، توفير الرعاية الصحية، توفير التعليم الجيد)، وبهذا يتحقق من خلال العديد من متغيرات نظرية الفاعلية، هذه المتغيرات هي مدى قدرة الخدمة على إحداث تعديل أو تغير في الظروف البيئية غير المرغوبة والمعوقة والتي تحول دون تحقيق الخدمة لأهدافها المرجوة، مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية للناس، مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على مواجهة وحل مشكلة معينة يواجهها أفراد المجتمع.

ثامناً: النتائج العامة للدراسة:

(أ) **وصف مجتمع الدراسة:** أسفرت الدراسة أن غالبية المسئولين بالوحدات المحلية من الذكور، وأن أكثرية المسئولين بالوحدات المحلية تتراوح أعمارهم من ٤٥ سنة إلي٥٠ سنة، كما أن معظم المسئولين بالوحدات المحلية هم من الحاصلين على المؤهلات العليا، وجاء أغلبية المستجيبين من المسئولين بالوحدات المحلية ممن يشغلون وظيفة (سكرتير الوحدة المحلية).

(ب) **الإجابة على الفرضية الأولى للدراسة: مستوى الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية:** أسفرت الدراسة عن ارتفاع مستوى الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية حيث بلغ متوسط أبعاد الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية ككل (٢.٣٨)، وقوة نسبية قدرها(٧٩.٣٣)، وجاء بُعد (التدريب) في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي

بلغ (٢.٤٢) وقوة نسبية قدرها(٨٠.٦٧) وهي بذلك مرتفعة، جاء بُعد (اللامركزية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٤) وقوة نسبية قدرها(٧٨.٠٠) وهي بذلك متوسطة.

(ج) **الإجابة على الفرضية الثانية للدراسة: مستوى أداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:** بينت الدراسة ارتفاع مستوى أداء الوحدات المحلية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط العام للبعد ككل(٢.٦٢)، وقوة نسبية قدرها(٨٧.٤٤) وهي بذلك مرتفعة، وجاءت مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كالتالي: (تحقيق العدالة الاجتماعية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ(٢.٩٢) وقوة نسبية قدرها(٩٧.٣٣) وهي بذلك مرتفعة، (توفير الرعاية الصحية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(٢.٧٧) وقوة نسبية قدرها(٩٢.٣٣) وهي بذلك مرتفعة، (توفير التعليم الجيد) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٢.١٨) وقوة نسبية قدرها(٧٢.٦٧) وهي بذلك مرتفعة.

(د) الإجابة على الفرضية الرئيسية للدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيًا بين الإصلاح الإداري بالوحدات وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٢٧)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١)، كما جاءت نتيجة اختبار (ف)، بقيمة (١٤٨.٧٦١) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهذا يشير إلى معنوية نموذج الانحدار، بلغت قيمة معامل التحديد (٠.٢٧٨)، أي أن أبعاد لإصلاح الإداري بالوحدات المحلية ككل تفسر (٢٧.٨%) من التغيرات في أدوار الوحدات المحلية المتعلقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، كما يحددها المسئولين بالوحدات المحلية.

المراجع

١. إبراهيم، ياسر عبد الوهاب(٢٠١٨): دور التطوير المؤسسي والتنظيمي في دعم نظم الإدارة المحلية بالتطبيق على محافظة القاهرة. القاهرة. أكاديمية السادات للعلوم الادارية ومركز البحوث والمعلومات. المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: استراتيجيات الاستثمار وقضايا التنمية المحلية في مصر. مجلة النهضة، مجلد(١٠)، عدد(٤)، ابريل.

٢. الأحمد، نجم(٢٠١٨): الإصلاح الإداري. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

٣. جنيدي، أحمد مجدي أحمد(٢٠١٩). دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة للمنظمات العامة، مجلة البحوث الادارية، المجلد(٣٧)، العدد(٤)، اكتوبر.

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠٢٢) النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عام ٢٠٢٠م. إصدار ديسمبر ٢٠٢٢م.

٥. داود، أحمد رضا(٢٠٠٤) استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات في البلدات والوحدات المحلية. بحث منشور بالمؤتمر العربي الثاني: الإدارة المحلية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مايو٢٠٠٤م.

٦. درويش، يحيى حسن(د.ت). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية (إنجليزي/ عربي). القاهرة: الشركة العالمية للنشر لونج مان.

٧. دودين، أحمد يوسف(٢٠١١). أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٨. الزهراني، سعود بن حسين(٢٠٠٥). مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي في مجالات التربية والتعليم والثقافة. النادي الادبي بالباحة. الطبعة الثانية.

٩. عابدين، عصام مهدي(٢٠٢١م). موسوعة أحكام التعاقدات–الجزء الثاني. القاهرة: دار محمود للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

١٠. عبد العزيز عبد الله الدخيل(٢٠١٣). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية (إنجليزي – عربي). الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

١١. عبد الله، سحر(٢٠١٣). الإصلاح الإداري: مفهومه–وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة). جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد(١٠)، يناير.

١٢. عبد الهادي، محمد؛ سامي، إسراء(٢٠٢٠). إصلاح الإدارة المحلية في مصر: الآفاق والتحديات. المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت. مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد(٤)، عدد(١).

١٣. عطا الله، إيمان محمد محمود(٢٠٠٨). معوقات تحقيق الرضا الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية. بحث منشور المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية. كلية الخدمة الاجتماعية: جامعة حلوان. مجلد(٧).

١٤. علاء الدين، رسلان(٢٠٢٠). استراتيجيات الاصلاح الاداري (دراسة تطبيقية)، دمشق: مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع.

١٥. علوان، عبدالعزيز عبدالمعطي(٢٠٢٢). دور الوحدات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة. بحث مقدم الى مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٢٠-٢٠٣٠"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،٦-٧ مايو.

١٦. عمر، أحمد مختار(٢٠٠٨). معجم المصطلحات العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب. المجلد الثالث: الطبعة الأولى.

١٧. عمر، أحمد مختار(٢٠٠٨). معجم المصطلحات العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب. المجلد الأول: الطبعة الأولى.

١٨. القبلان، غازي سلطان فلاح(٢٠١٥). تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين (دراسة ميدانية). الطبعة الأولى. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

١٩. قناوي، عبد الرحيم قاسم(٢٠١٨). المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم. الطبعة الأولى.

٢٠. قنديل، أماني(٢٠١٣). قدرات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية: حالة المجتمعات العربية. المنامة: البحرين. سلسلة الدراسات الاجتماعية. العدد (٨٠). مايو.

٢١. الكندي، ساجدة كاظم(٢٠١٢): أثر الاستدامة والتنظيم الفضائي لوحدة الجيرة في البيئة السكنية، بحث منشور في مجلة الهندسة. بغداد. مجلد(١٨). العدد(٢).

٢٢. المبيضين، صفوان(٢٠١٩). الادارة المحلية مداخل التطوير. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٢٣. مجمع اللغة العربية (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م). المعجم الوجيز. طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم. جمهورية مصر العربية.

٢٤. مجمع اللغة العربية (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م). المعجم الوجيز. جمهورية مصر العربية.

٢٥. مختار، عبد العزيز عبد الله(د.ت). طرق البحث للخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٦. ناجي، أحمد عبد الفتاح(٢٠١٣). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢٧. ناجي، أحمد عبد الفتاح(٢٠١٥). التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامه بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢٨. ناجي، عبد النور(٢٠٠٩). دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: "تجربة البلدية الجزائرية". جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة، مجلد(١٠): عدد(٤)، اكتوبر ٢٠٠٩م.

٢٩. الهواسي، محمود حسن؛ البرزنجي، حيدر شاكر(٢٠١٤). مبادئ علم الادارة الحديثة. د.ن.

30. Bisogno, Marco et all (2023) Sustainable development goals in public administrations: Enabling conditions in local governments, Journal: International Review of Administrative Sciences, Volume: 89, Issue: 4.
31. Huda A., Amina A (2012). Bath Anisys Of the Impact of The Improving The Setion Of Womans On Adventure Of The Condunities Of The Poor Rour Family In The Region Of Daklia Governors, J. Agriculture. Economy. And Social Sciences, Mansoura University, Vol. 3 (9): 1329 - 1357.
32. Hussain, Ahmad.A; Brahim, Malike (2005). Administrative Reform In Local Government System In Malaysia, Journal Of Ethics, Legal And Governance, Vol.
33. Olsson, Johanna Alkan, and et all (2004). Indicators for Sustainable Development, European Regional Network on Sustainable Development. Draft version, 10 February.
34. Robertson, Margaret (2012). Schooling for Sustainable Development: A Focus on Australia. New Zealand and the Oceanic Region. Australia. Springer Science & Business Media.
35. Xhafa, Sonila& Yzeiri, Eqerem (2015). Administrative Division Reform and Sustainable Development in Albania. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, MCSER Publishing. Rome, Italy, Vol4 No2. July2015.